

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يستقبل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم 24 ذي القعدة 1415هـ الموافق 24 أبريل 1995م، بالقصر الملكي بالرباط أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بحضور وزير العدل السيد عبد الرحمان أمالو والسيد محمد ميكو الرئيس الأول للمجلس الأعلى والسيد حسن العوفيير الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى ورؤساء الغرف بالمجلس.

وقد القى جلالة الملك بهذه المناسبة الكلمة التالية:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

لست في حاجة الى التعبير لكم عن سروري بلقائي بكم اليوم ولا سيما أنه سوف يكون إنشاء الله لقاء مشرعا منبثقا عن قرارات وأوامر لجعل القضاء المغربي في المستوى الذي يجب أن يكون عليه.

وسروري بلقائكم هذا ليس سرورا عفويا بل يجد منبعه ومنهله أولا من طفولتي، ذلك أن جل العلماء والأساتذة الذين كان لي حظ أخذ العلم عنهم كانوا قضاة وكان القاضي آنذاك - وكما تعلمون - لا رجل محكمة فقط بل كذلك رجل المجتمع رجل الشارع ورجل جميع الناس للنصح والتناصح والصلح والتصالح، وكنا نجد القاضي مفتيا وعالما مشاركا وجليسا صاحب نكتة وشمولية سواء في تكرينه أو معلوماته ثانيا أننا جميعا نلتقي في مهنة القانون لأنني أعتبر بكل اعتزاز واعتزاز أنني من أسرة القانون وإن كان كل منا يعمل في ميدانه فهو يعمل في إطار القانون وحسب القانون ويجتهد في تطوير القانون.

إن مشاكل القضاء في المغرب كان من الممكن أن تطرح قبل اليوم وللأسفل أن يتساءل، لماذا لم يقع هذا الاجتماع قبل اليوم إن الجواب واضح وهو أنه كما تعلمون

المغرب لا يعيش منعزلاً عن العالم بل يعيش ويريد أن يعيش في جو يطبعه أولاً التعامل مع العالم وثانياً الانفتاح على العالم وثالثاً إثراء العالم ورابعاً التعلم من العالم. ولم أجد سنة أحسن من هذه التي نحن فيها لطرح مشاكل القضاء بعدما انعقدت في مغربنا وفي أرضنا المطمئنة الصالحة عدة لقاءات عالمية وضعت العالم على سكة جديدة ووضعت أسس التعامل في العالم في إطار جديد وعلى نقط جديد.

فالآن كل المغاربة ورجال القضاء بالأخص يحسون أكثر من ذي قبل أن تطور القضاء ومشاكل القضاء ليست هي المشاكل التي كنا نعيشها ولو في السنة الماضية.

بل هي المشاكل الماضية المتراكمة والأهداف التي يجب أن يصل إليها قضاء المغرب هذا الوطن المتميز. لأن المغرب كما تعلمون اشتهر في الماضي بعلمائه وفقهائه بل كان مختصاً في تصدير النحاة والفقهاء. نعم كان عندها أدباء ومؤرخون ومشاركون ولكن الفقه والنحو والنحويات كانت تقريباً موقوفة على المغرب وكان الاستشهاد بالنص المغربي فقهاً أو نحواً لا يمكن لأحد أن ينكره أو أن يسير على غير نهجه.

ولا أريد أن أطيل عليكم الخطاب ولكن سأحاول أن أذكر ما هي العلل أو الأمراض الأساسية التي تنخر اليوم جسد العدالة وضمانات القضاء. فيمكن أن تصنفها كما يلي : الحاجة إلى التكوين والحاجة إلى اللامركزية والحاجة إلى إعادة النظر بكيفية جدية في الحالة المادية للقضاة وأخيراً خلق جو جديد بين القضاة حتى لا يتخلق في عائلة القضاء فرق أو أحزاب أو تكتلات. هذه إجمالاً هي الأمراض العميقة الحقيقية التي تنخر جسد القضاء. وسأحاول أن أدخل في تفاصيل هذه العلل واحدة واحدة.

أولاً كما قلت لكم في البداية المغرب إذا أراد أن يفتح على العالم يجب أن يكون كذلك قضاؤه متفتحاً وفي مستوى قضاء العالم. فعلياً أن نراجع تماماً تكوين القضاة في هذا البلد ذلك أنه إذا كان التعريب من المظاهر الأساسية للسيادة وإذا كانت المغربية تعني الإتصاف اللازم للمغاربة أولاً قبل غيرهم فلا يعني التعريب ولا المغربية أن نعيش في قفص مغلق لا نعرف ما يتعامل به الناس خارج المغرب. فأولاً سيكون من العار علينا أن لا نعرف إلا نوعاً من القانون توجد في هيئة الأمم المتحدة أكثر من 170 دولة لكن لماذا يقتصر المغرب على معرفة قانونه فقط ويريد أن لا يطبق على الآخرين إلا قانونه أو مسطرته أو اجتهاداته.

فعلينا إذن أن نراجع برنامج معهد التكوين وأن ندخل عليه المواد الجديدة وأن نفتح الباب أمام اللغات الأجنبية بل أن نجعل من لغة أجنبية في الامتحانات شرطا أساسيا للفوز بشهادة التخرج.

لماذا لأنه لا يمكن لهذا المغرب أن يفتح أبوابه للمال الاجنبي إذا لم يكن ذلك المال الاجنبي عارفا إنه في مأمن من الشطط أو سوء الفهم ولا أقول دائما الشطط بل سوء الفهم إن القرانين تتجده الآن وهناك مدرستان الاولى موجودة منذ القديم وهي التي يتعامل بها الناس وهي من ناحية التجارة العالمية القانون الانجلوساكسوني وهناك مدرسة جديدة هي في طريق النشوء وهي مدرسة المجموعة الاقتصادية الاوربية وحتى هي بنفسها سوف تطوي صفحات الماضي وسوف تفتح على قوانين ومسطرات واجتهادات جديدة.

فالقضاء اليوم لم يصبح فقط أساسا لطمأنينة الرعية والمجتمع بل أصبح أمرا ضروريا للنماء والنماء هو التشغيل والتشغيل هو إعطاء القوت لكل مغربي مغربي وإعطاء القوت والكرامة لكل مغربي مغربي هو مفتاح الاطمئنان ومفتاح الاستمرار فلهذا أؤكد كثيرا على إعادة النظر في معهد تكوين القضاة وفي إدخال اللغات الأجنبية في برامجهم كما أنني وكيفما كان المبلغ الذي سيتطلبه ذلك أحثكم بجدية وتأكيد على إصدار المجلات القضائية التي تصدر فيها احكامكم لانتي كنت اقرأ بعض الاحكام قبل 15 او 20 عاما وكانت تلك الأحكام بتعليقها تشرف المغرب وتشرف قضاء المغرب ولي اليقين أن هؤلاء القضاة لازالوا موجودين عندنا وهذه النوعية من القضاء موجودة عندنا فعلينا ان نعرف بفلسفتنا القضائية وبالمسببات (بكسر الباء) القضائية والمسببات (بفتح الباء) القضائية فسيكون ذلك إثراء لجميع القضاة أولا وسيكون مرجعا من المراجع فيما إذا حدث حادث وسيكون بطاقة تعريف لنوعية القضاء المغربي وما يشتمل عليه من اجتهاد في الرأي ومن ابتكار سي تكوين القضاة.

النقطة الثانية هي اللامركزية. انه لا يمكننا أن تطبق اللامركزية الادارية والاقتصادية والاجتماعية دون أن يكون القضاء كذلك هو الأول المطبق لتلك اللامركزية ومن الآن فصاعدا أريد ان يرجع لقضاة المحاكم الاستئنافية ولوكلاء الملك لدى تلك المحاكم الدور الذي كان لهم من قبل في أن يكونوا هم المفتشين في إطار منطقة نفوذهم وأنداك

سيسهل على الإدارة المركزية وعلى الوزارة أن تعرف من هو المستحق ومن هو غير المستحق ومن هو الناضج ومن يجب لا أقول طرده أو عزله بل إخضاعه من جديد لمدة تدريب لأنه يجب أن يكون معهد القضاء معهد تكوين ومعهد استكمال للتكوين.

فإذن عليكم أن تنظروا في هذا الموضوع ولا سيما أن النصوص موجودة ويجب على وزارة العدل أن تطبق اللامركزية بكيفية جدية وأن تعطي للقضاة رؤساء محاكم الاستئناف ولن معهم من وكلاء الملك حفظهم في تحمل المسؤولية حتى يكونوا هم أعيننا وأذاننا وإذا حققنا هذه اللامركزية ومن الممكن أن نحققها في أقرب وقت سهل آنذاك وضع الدراء في محل الداء.

وبالنسبة للحالة المادية للقضاة من محاكم وسكن أقول أن هذه مسألة تهني أنا وسأخذها شخصيا على عاتقي وهذا وعد أعدكم به وعهد أقطعته على نفسي وسأعطي أوامري لاعتماد سلم المرتبات في وزارة الداخلية بمثابة السلم الموحد بالنسبة لرواتب القضاة من والي وعامل وكاتب عام وباشا وقائد لأن القاضي يجب عليه أولا أن يظهر بمظهر يليق بمقامه فالقضاء عندنا كانوا دائما بكساء أو سلهام أبيض رفيع فحتى يكونوا أتيقن فكريا يجب عليهم أن يكونوا أتيقن جسديا وثانيا حتى يكونوا متأنى عن كل ضغط لأنه «كاد الفقر أن يكون كفرا» والإنسان مخلوق من لحم ودم و«الشيطان يجري من آدم مجرى الدم» فلا يمكن أن نقول للقاضي «في اللهب ولا تحترق» أو نقيده يديه ونقول له إياك أن تبتل بالماء هذه المسألة أنا أخذها على عاتقي ولي اليقين أن قراري هذا سوف يلتقي الرضى الكامل والشامل لا أقول من القضاء فحسب بل من جميع أفراد رعايانا لأنهم إذا قابلوا بين المبلغ الضئيل جدا الذي ستتحمله الميزانية وبين الربح المادي والمعنوي الذي سيكسبونه من هذه الخطوة سيجدون أن ليس هناك أية مقارنة بل كل ذلك ربح للقاضي وللقضاء وللجميع.

بقيت مسألة المحاكم ودور بعض القضاة إنني لأريد أن أدخل في التفاصيل ولكن هذا شيء سأتطرق له مع الوزير الأول ومع الحكومة وستتخذ في شأنه تدابير تنظيمية وتشريعية ولي اليقين أن ممثلي الشعب في البرلمان الذين ينادون دائما وعن حق باستقلال القضاء ونزاهة القضاء وكرامة القضاء سوف يلبون مما لا شك فيه الحاجيات في ما إذا اضطررنا إلى اتخاذ نصوص تشريعية ولكن ما هو هذا المشروع ؟ إن هذا المشروع

يتمثل في أن تضعوا جردا مفصلا لكل العقارات والأراضي أو المحاكم القديمة التي هي في ملك وزارة العدل فستجدون منها لا من محاكم ولا من سجون ما هو غير لائق ولكن في مكان يباع فيه المتر المربع بثمن باهض فالرأسمال العقاري الذي تتوفر عليه وزارة العدل يكفي لبناء المحاكم وبناء الدور وبناء المجلس الأعلى الذي يجب أن يكون معلمة قضائية وهندسية كذلك بحيث هذه المسألة تهم الوزارة فعلى وزيرنا أن يعمل مع المحافظة العقارية ولي اليقين انه هو الأول وأنتم كذلك ستجدون أنفسكم أمام مفاجئات سارة جدا من الناحية المالية فأنتم كمن هو نائم على كنز من الكنوز ولكن لا يعرف قيمته.

فإذا نظرنا إلى المحاكم الصغرى التي توجد في بعض الشوارع أو الأحياء لمجدها لاتصلح كمحكمة ولا تفي بما يجب للمحكمة من هندسة وغير ذلك ولكن إذا بيعت بثمن أرضها تمكن من بناء محكمة ربيت للقاضي كذلك وأظن أن هذا الجرد لا يتطلب منكم في الوزارة مجهودا كبيرا ولا سيما أنني أعرف أن السيد بلشير قام بهذا العمل للجيش حيث وجد أن لهذا الأخير رأسمال عقاري مهم والسيد بلشير أعرفه رجلا جديا وضابطا لأمره فإذا اشتغلتم معه مدة شهرين سيعطيكم جردا يمكنكم آنذاك من أن تحيلوا نصوصا تشريعية على البرلمان أو نصوصا تنظيمية على الحكومة ليتخذ في شأنها ما يجب اتخاذه.

النقطة الأخيرة التي أعتبر أنها تكون العمود الفقري لهذا كله هو التهام والتنام الاسرة القضائية فعليكم أن تعلموا رعاكم الله أن وحدتكم حول هذا المخلوق الجديد الذي تريد ان تراه واقفا على رجليه وسأعطيكم المدة الضرورية التي يجب أن نرى فيها هذا المخلوق الجديد تقتضي منكم جميعا كيف ما كانت مراتبكم وكيف ما كانت أقدميتكم في القضاء أن تعلموا أنكم كلكم في مركبة واحدة كانت لكم آلية اسمها الرابطة لكن مع الأسف دخلتها السياسة ودخلتها التكتلات الآن لا ينبغي أن نعود إلى لفظ الرابطة بل اقترح عليكم أن تؤسسوا ودادية للقضاة تناقش فيها جميع المشاكل سواء مشاكل القضاء أو مشاكل القضاة الخاصة بهم وفي إطارها يأخذ القديم بيد الجديد ويأخذ ذو الخبرة بيد من لاخبرة له حتى تتمكن من أن نخاطب هيكلا موحد الصفوف وموحد القلوب زيادة على الهياكل الأخرى التي تجمعكم في الوزارة.

هذه هي حضرات القضاة الخطوط العريضة لإصلاح القضاء التي أراها ومعلوم انه ليس بإمكانني أن أدخل في جميع التفاصيل ولكنني أعتقد أننا إذا وجدنا حلا لهذه المشاكل فمن باب التبعية ستحل المشاكل الأخرى التي هي تابعة لها فلماذا أقترح عليكم تكوين اللجن وأنظر من وزير العدل بعد أسبوع أن يقول لي ما هي اللجن التي تكونت لدراسة مسائل التكوين واللامركزية والسكن والمحاكم والمجلة والحياة القضائية بينكم وبين الخارج وساكون فخورا بعدما تقدمون لي نتائج عملكم أن أفتح آنذاك السنة القضائية بمولود جديد.

فإذا أنتم أقسمتم هذه المهام في ظرف ثلاثة أشهر ستتمكن آنذاك من فرز ما هو تنظيمي وما هو تشريعي فالتنظيمي يمكن أن نسير فيه بسرعة والتشريعي ستتمكن من تهيئته للدورة البرلمانية المقبلة في أكتوبر لهذه السنة إن شاء الله. ها أنتم ترون أنني أعطيتكم وهذا نوع من اللامركزية كذلك المسؤولية جميعا لأن تداووا داءكم بأنفسكم.

أما فيما يخص الناحية المالية المتعلقة بكم فاتركوها لي فكما أنكم تنطقون في أحكامكم باسمي فمن باب المعاملة بالمثل علي كذلك أن أرفع مصالحكم شخصيا لأن في رعاية مصالحكم المادية رعاية لمصالح جميع المتقاضين إن شاء الله. نعم إن مسؤوليتكم مسؤولية عظمى فقد قال النبي صلعم «قاضيان في النار وقاضي في الجنة» ولكن قال كذلك من جهة أخرى «من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد فاخطأ فله أجر واحد» ولم يقل فله عذاب أو شيء من هذا القبيل المهم هو أن يكون الاجتهاد نزيها ومنيثقا عن علم وتكوين لا عن مجرد تفكير وتخمين.

أعانكم الله وجعلكم عند حسن ظن جميع المغاربة، وأنا واحد منهم وجعلكم إن شاء الله كذلك تخلقون ديناميكية جديدة تظهر قضائنا بالمستوى اللائق به.

من المعلوم أن مشكلة تكوينكم هي مشكلة التعليم بأسره فلا أنتم ولا القطاعات الأخرى لاتستعملون لا المادة الخام التي تأتي من التعليم بكيفية عامة ومن التعليم العالي بصفة خاصة مع الأسف هذا التعليم في حاجة ماسة الى مراجعة وإعادة نظر فالتعليم يعيش مأساة وأخشى أن يقع للمغرب يوما ما إذا لم نضع حدا للعالة التي يوجد فيها التعليم اليوم ما وقع للجن حينما كانوا يعتقدون أن سيدنا سليمان عليه

السلام لازال حيا لانه كان متكئا على عصاه فاذا به خر لانها تأكلت هذه هي حالة التعليم بالمغرب يظهر المغرب بشوارعه ومدنه وعماراته ومعامله ولكن جسده منخور لماذا لان مغربي اليوم ومغربي الغد ليس في المستوى ولكن كذلك ليس مسؤولا عن مستواه فعسى أن ترفع الينا نتيجة النقاش الوطني الذي دعونا اليه جميع الأحزاب السياسية والهيئات النقابية الممثلة في البرلمان بتعاون مع الحكومة في أقرب وقت ممكن بعيدا عن الديماغوجية وعن الفوغاء ولكن قريبا اكثر ما يمكن القرب من الحقيقة ومن الضرورة الملحة لايجاد حل لهذه المأساة.

مرة أخرى اعانكم الله وكونوا على يقين من إنتي راض عنكم وانتي آمل فيكم وأريد أن يكون هذا اليوم إن شاء الله في تاريخ قضائنا يوما يورخ به ويوما ميمونا نظرا للقرارات وقبل كل شيء نظرا للإرادة والعزم والإيمان الذي أقرأه على وجه كل واحد منكم والسلام عليكم ورحمة الله.